

الراي

تقرير «بيتك للأبحاث» رأى أن الإجراءات ترفع معدلات التضخم في المملكة

فرص هائلة تنتظر المطورين العقاريين في السعودية

الغموض التي تتعلق بالضمانات التي تُقدم للبنوك في حال تعثر العملاء.

فرص هائلة

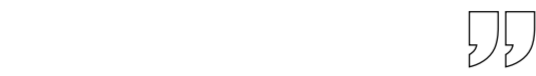
رأى التقرير أن الازدهار في قطاع الإنشاءات والذي تبلغ قيمته مليارات الدولارات يتكسب رُحماً في المملكة العربية السعودية من خلال مشروعات البناء والبنية التحتية الضخمة التي تجري الآن. ومن المتوقع أن تطرح برامج البناء والإنشاءات الضخمة، وفقاً لخطة تطوير خاصة بها، فرصاً ضخمة للمطورين في المملكة العربية السعودية. وبموجب تلك الخطة، تتوقع الحكومة بناء ما يزيد على مليون وحدة سكنية بمشاركة كبيرة من قبل القطاع الخاص. تطرح الحكومة خططا طموحة لإعادة تطوير المناطق الرئيسية في المملكة العربية السعودية. وتهدف خطط التطوير تلك إلى تدعيم المناطق المحيطة بالمسجد الحرام في مكة المكرمة، المسجد النبوي في المدينة، منطقة الظهره في الرياض، قصر خزام في جدة وقصور وأسواق مركزية أخرى في أماكن متفرقة بالمملكة العربية السعودية. ولقد تم تنفيذ تلك المشروعات بصورة رئيسية من خلال شركات بين القطاعين العام والخاص وهو ما يتيح فرصا كبيرة للمطورين الحاليين للمساهمة فيها.

وعلى عكس نموذج تطوير عقارات متعددة الاستخدام الذي يتبعه المطورون في الامارات العربية المتحدة، يتبع غالبية المطورين في المملكة العربية السعودية نموذج تطوير ادارة العقارات وبنيتها التحتية. حيث ان معظم الشركات العقارية السعودية المدرجة في سوق المال تمتلك محافظ لتطورات متكاملة وهو ما يوفر عائدات مستدامة ودرورية، وتمتلك تلك الشركات كذلك استثمارات كبيرة في الأصول المالية. ونماذج الأعمال الخاصة بالشركات القائمة هي نماذج قليلة المخاطر تشبهاً بقانوني الامارات العربية المتحدة من الأخذ في الاعتبار خيارتهم التي تقوم على الدفع النقدي.

أساليب التمويل

ذكر تقرير «بيتك» أن مطوري العقارات في المملكة العربية السعودية، مثل المطورين الآخرين في دول مجلس التعاون الخليجي، قاموا بإنشاء، أو بائلاك أسهم، في شركات تمويل الإسكان وهو ما يدعم أعمال التطوير الخاصة بهم. على سبيل المثال، تمتلك شركة «دار الأركان للتطوير العقاري» حصة في شركتين من شركات تمويل الرهون العقارية وبينما تمتلك شركة «العقارية»، حصة في شركة واحدة لتمويل الرهون العقارية. ونظراً لتمويله 630 ألف وحدة (نحو 15 في المئة) من إجمالي الوحدات السكنية الحالية في المملكة العربية السعودية، يظل صندوق التنمية العقارية أكبر الممولين البارزين للعقارات السكنية. ويقدم الصندوق التمويل للمواطنين بمبلغ يصل إلى 133.000 دولار أمريكي لشراء الأرض أو وحدة سكنية خلال مدة 25 سنة دون قأدة.

وتوقع التقرير استمرار اتجاه الارتفاع في التضخم في المملكة العربية السعودية خلال عام 2012 بنسب تتراوح بين 5.0 في المئة - 5.5 في المئة سنوياً في النصف الأول من عام 2012 في المئة في النصف الثاني من عام 2012 وهو ما يتحقق عائدات بنسبة 6 في المئة سنوياً في 2012 في المتوسط مقارنة بمعدل 5.0 في المئة في عام 2011 مدفوعاً بالطلب المحلي القوي وارتفاع أسعار العقارات. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يضيف الانفاق الحكومي المتزايد على الإسكان، خلق فرص العمل وتحسين الرفاهية الاجتماعية مزيداً من السيولة وهو ما يسهم بالتالي في الارتفاع المتزايد في معدلات التضخم. كما من المتوقع أن تمتلك المملكة العربية السعودية أكثر الأسواق العقارية مرونة، سرعة وقوة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي. ففي الوقت الحالي، لا يلاحظ وجود عقود الإيجار طويلة الأجل وممارسات الملكية المتنوعة في قطاع العقارات بالمملكة العربية السعودية. مع افتقار الوضوح والتجانس، وعلى الرغم من ذلك، يتم إعادة هيكلة قوانين العقارات السعودية لتقديم التفاصيل والشفافية بخصوص المسائل التي تتعلق بالاستثمارات والرهون العقارية. ونزعم انه على الرغم من زيادة قيم العقارات، على أساس الدخل النسبي، فمازال هناك مجال لتحقيق قيم أعلى عند تطبيق قانون الرهن العقاري.



● مليون وحدة سكنية ستشيدها الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص

● الطلب الكبير على العقارات السكنية يخلق فرصاً ويزيد دخل المستثمرين في القطاع

● قانون الرهن العقاري سيحدث ثورة في سوق العقارات إضافة للزخم الحالي

● معدلات التضخم قد تصل إلى 7 في المئة خلال النصف الثاني



الجديد أحداث ثورة في سوق العقارات نظراً لأنه سوف يشجع صفار المشترين والذين يصعب عليهم الحصول على تمويل لشراء العقارات. ومن المتوقع أن يشهد الطلب على العقارات ارتفاعاً بنسبة 50 في المئة أعلى من المستويات الحالية عند تطبيق قانون الرهن الجديد وهو ما سيحدث تحولاً في الاتجاه التاريخي للاستثمارات المنخفضة في العقارات الإسكانية وتقص القدرة على تحمل نفقات ملكية المنازل لجيل الشباب.

وستمكن أحكام القانون الجديد البنوك من انشاء شركات للرهن العقاري تقدر قيمتها بـ 32 مليار دولار في العام من العقد التالي مع التحرر من أحكام نظام الرقابة على البنوك. ومن المتوقع أن يتم انشاء بنية تحتية كاملة من أجل تقديم القروض على المنازل. ومن المتوقع كذلك إزالة كل أشكال

لا حظ التقرير أن نسبة 43 في المئة من إجمالي الوحدات الإسكانية في المملكة العربية السعودية مملوكة لمواطنين سعوديين على فرضية أنه لا توجد مساكن يمتلكها المغتربون. وعلاوة على ذلك، يملك 62 في المئة من المواطنين السعوديين وحدات سكنية بينما تسكن نسبة 32 في المئة من عدد سكانها في وحدات سكنية مستأجرة. ويعيش بقية المواطنين في مساكن مقدمة من قبل أصحاب الأعمال. وعلى العكس، يمتلك 11 في المئة فقط من عدد السكان في الامارات العربية المتحدة وحدات اسكانية. وبالرغم من ذلك، يعتبر ذلك المعدل أقل بصورة كبيرة من معدل الملكية الذي يتراوح بين 60 و65 في المئة في أوروبا والولايات المتحدة.

كشفت تقرير أعدته شركة بيتك للأبحاث المحدودة، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) أن فرصاً ضخمة تنتظر المطورين العقاريين في السوق السعودية في ظل الازدهار الذي يعيشه قطاع الإنشاءات ومشاريع البنية التحتية، نتيجة الدعم الحكومي الموجه لهذا القطاع، حيث يتوقع أن تعتمد الحكومة لبناء نحو مليون وحدة سكنية بمشاركة القطاع الخاص، لافتاً في هذا الصدد إلى أن تطبيق قانون الرهن العقاري سيضيف رُحماً كبيراً لسوق العقارات في المملكة.

وتوقع التقرير أن تواصل معدلات التضخم في السعودية ارتفاعها لتبلغ نحو 5.5 في المئة خلال النصف الأول من العام الحالي ونحو 7 في المئة خلال النصف الثاني، بسبب ارتفاع أسعار الإيجارات المدفوعة بالطلب الكبير على العقارات لاسيما قطاع الإسكان.

وأظهر التقرير أن معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية ظلت مرتفعة بنسبة سنوية بلغت 5.4 في المئة في مارس 2012 (حيث بلغت في فبراير 2012: 5.4 في المئة سنوياً) وذلك يرجع إلى ارتفاع أسعار الأغذية والإيجارات وفقاً لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. وارتفعت كذلك أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة سنوية بلغت 5.1 في المئة خلال هذا الشهر بدلاً من 4.3 في المئة في فبراير 2012 متماشياً مع الارتفاع العالمي لأسعار الأغذية. بالإضافة إلى ذلك، ظلت أسعار قطاعات الإسكان، الوقود والماء (والتي تسهم بـ 18 في المئة من سلة مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية) مرتفعة عند معدل سنوي بلغ 8.9 في المئة في مارس 2012 (بلغ 9.3 في المئة في فبراير 2012). وترجع الزيادة في أسعار قطاع الإسكان إلى ارتفاع الطلب من جانب المواطنين السعوديين وهو ما يمثل مصادر جديدة للدخل في سوق الإيجارات. ولقد أدت برامج التحفيز الحكومية المتعددة التي خلق مزيد من فرص العمل وزيادة الدخل بين قطاعات المواطنين السعوديين. وعلاوة على ذلك، يقوم الملاك بزيادة الإيجارات على افتراض زيادة دخل المواطنين. ومن ناحية العرض، يوجد نمو في معدل الزيادة في عروض الإسكان. وعلى الرغم من الإنشاءات المستمرة للمنازل الجديدة في المملكة العربية السعودية، إلا أننا نرى أن ذلك سوف يأخذ بعض الوقت لكي ينعكس على السوق.

العقار

توقع التقرير استمرار العقارات في المملكة العربية السعودية في مسار النمو الخاص بها ويرجع ذلك إلى عوامل مثل معدلات نمو السكان المرتفعة في المنطقة، تزايد تدفقات القوة العاملة الأجنبية والتنفيذ المتوقع لقانون الرهن العقاري. وبينما يظل الجدول الزمني لقانون الرهن العقاري غير واضح، توقع تحولاً سريعاً وذلك بفضل المساعي التي يبذلها الملك عبد الله لحل المشكلات الاجتماعية والإسكانية. والمملكة العربية السعودية ليست فقط أكبر دولة في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث عدد السكان، حيث يشكل عدد سكانها 60 في المئة من سكان المنطقة، ولكنها تستمر أيضاً في كونها واحدة من أكبر البلدان التي تشهد ارتفاعاً في عدد السكان حيث ارتفع عدد سكانها من 7.3 مليون نسمة في 1975 إلى 28 مليون نسمة في الوقت الراهن. وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، من المتوقع أن يتجاوز إجمالي عدد سكان المملكة العربية السعودية 30 مليون نسمة بحلول عام 2015. ويخلق النمو في عدد السكان ضغطاً كبيراً على سوق العقارات السكنية في المملكة ويفتح ذلك أمام المملكة العربية السعودية أنواعاً كثيرة من فرص النمو في قطاعات العقارات الأخرى كذلك.

وبين التقرير انه يمكن تبرير الارتفاع النسبي لمعدل ملكية الوحدات السكنية عن معدل الوحدات السكنية المستأجرة في المملكة العربية السعودية مقارنة بأي مكان آخر في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بحقيقة أن النسبة الأكبر من عدد السكان في المملكة العربية السعودية هي من المواطنين. ونبعث أن هناك اتجاهًا متزايداً لامتلاك الوحدات السكنية وهو ما ينعش الطلب على العقارات في العقد التالي.

قانون الرهن العقاري

أفاد «بيتك» أنه ينظر من وضع قانون الرهن العقاري



صورة جماعية للمشاركات

«بيتك» يحاضر عن قيمة الادخار في مدرسة عمرة الأنصارية

تشكل مدخراتها نسبة عالية من إجمالي مدخرات فئات المجتمع وفق الإحصائيات الأخيرة. ولإستقطاب الحضور وشد انتباههم أكثر حرص فريق «بيتك» في الزيارة على تنظيم مسابقة في ختام المحاضرة وتم توزيع الهدايا على الطالبات والمدربات. من جهتها، أعربت ادارة المدرسة عن شكرها لمبادرة «بيتك»، مبدية تقديرها لدوره في دعم قطاعات مختلفة من المجتمع، لاسيما قطاع التعليم الذي يحتاج إلى تصافر جهود مؤسسات المجتمع كافة الرسمية والأهلية للارتقاء بالعملية التعليمية في الكويت. وتم تكريم الفريق في نهاية الزيارة من قبل قسم الرياضيات. شارك في الزيارة مديرة فرع الحراش أمينة البناء، والموظفات هديل السيب ونورة العتيبي ونورة الصبيح.

زار فريق من بيت التمويل الكويتي (بيتك) مدرسة عمرة الأنصارية المتوسطة بنات وذلك للمشاركة في اسبوع «قيمة الادخار التربوية»، حيث قدم محاضرة توعوية حول هذا المفهوم وسط اقبال كثيف من الطالبات وأعضاء الهيئة التدريسية على رأسهم مديرة المدرسة حصة المنذبل.

وتناولت المحاضرة القيم المستفادة من مفهوم الادخار مع استعراض الخطط الادخارية من واقع التجارب والدراسات مع أسلوب مشوق ومبسط لإيصال المفهوم إلى مختلف الشرائح العمرية.

كما تم استعراض المزايا التي يقدمها «بيتك» من خلال المنتجات التي تستهدف الشريحة بما فيها «حسابي» الخاص بفترة الشباب والفتيات، وكذلك الحسابات الأخرى التي تستفيد منها المدرسات وذلك كون المرأة

تقييمه «الكويت الدولي» 23 الجاري

«المحميد للمجوهرات» و«مجوهرات رينيه» تشاركان في معرض «الذهب العالمي»

ومن جانبها، اكدت شركة رينيه للمجوهرات مشاركتها في المعرض. وصرح مدير المعرض لدى الشركة مرتضى سيف الدين بان معرض الذهب والمجوهرات العالمي اكتسب اهمية خاصة لكونه ينشط الدورة الاقتصادية في البلاد بشكل ملموس فضلا عن انه فرصة لجذب السياح للبلاد، وما يعنيه ذلك من السراج والنشاط للعديد من القطاعات الاقتصادية والخدمية في البلاد.

ووصف سيف الدين سوق الذهب والمجوهرات في الكويت بأنه متضيق جداً، بل انه يعتبر من أهم المعارض في الدول الخليجية بل ان لديه رونقه الخاص. مشيراً إلى انهم سيسفرون أهم الموديلات ذات الصبغة المميزة ومجموعة من أفخم اطقم الإعراس، وستقدم «رينيه» كل ما هو جديد ومميز.

وقال ان من أهم السمات التي يتسم بها المستهلك الكويتي في القدرة الشرائية العالية والذوق الرفيع المميز.

وأكد سيف الدين ان جناح «رينيه» في المعرض سيوفر للزبائن الكرام ما هو الأفضل من الخصومات انها نوعية المجوهرات.



عبداللطيف المحميد

تواصل الشركات والمؤسسات التجارية المتخصصة المحلية منها والدولية تأكيد مشاركتها في معرض الذهب والمجوهرات العالمي العاشر الذي تقمه وتنظمه شركة معرض الكويت الدولي (الشركة الراشدة للمعارض في الشرق الأوسط) على المعارض الدولية بمشرف خلال الفترة من 23 الى 28 ابريل بمشاركة نحو 70 مشاركاً محلياً ودولياً.

واكدت مؤسسة مجوهرات عبداللطيف المحميد مشاركتها في المعرض، وقال مدير المؤسسة عبداللطيف المحميد ان المشاركة في المعارض الدولية او المحلية تساهم في زيادة الراج وتبرز بشكل طيب ومنظم ماينتجه اصحاب المحال من اتناج جديد.

واضاف ان سوق الكويت والحمد لله نشط وبارز وذلك يرجع الى التنوع في صبغة الجواهرات. وشهد المحميد على ان مؤسسته قد استعدت استعداداً كبيراً للمعرض واصفا استعدادهم بالمفاجأة التي سورهاها وزير المعرض حيث تم اعداد تشكيلة موديلات جديدة تناسب جميع الانواق وجميع المناسبات.

وقال المحميد ان المستهلك وافتتحت الشركة الاداءات شركة الاداءات الدكتور طرايق السويديان أن المفاتيح الذهبية النفوس بمؤسسات المجتمع تكمن في صناعة قادة قادرين وطموحين ومدربين فعلاً على استشراف المستقبل واستيعاب تجارب الماضي وفهم تحليل الواقع ما يعزز من قيادة منظماتهم في الطريق الصحيح.

ولفت السويديان في تصريح بمناسبة انعقاد مؤتمر الاداءات في القيادة الذي تنطلق فعالياته اوائل مايو المقبل إلى ان اكتشاف القادة وصلق قدراتهم وتأهيلهم لتولي المسؤولية هو من اصعب الامور التي يواجهها صناع التدريب في العالم العربي.

وبين المدير العام أحمد شريجي أن الشركة اجرت

السويديان: بناء القيادات العربية من أصعب قضايا صناعة التدريب

استطلاعاً حول تأثير القيادات ومسؤولياتها في الازمات المالية، حيث رأى 90 في المئة ممن شملهم الاستطلاع وعدهم 300 عينة من مختلف المجالات أن تغيير القيادات الحالية بدماء جديدة أمر مطلوب على أن تكون القيادات الجديدة قادرة على الاجاز وخلق فرص عمل حقيقية واجباة دور القطاع الخاص في العمل الاقتصادي على المستويات كافة للمساهمة في عمليات التنمية.

وأشار شريجي إلى أن الرغبة في التغيير تأتي في ضوء ما اشار اليه 60 في المئة ممن شملهم الاستطلاع أن الأزمة الحالية مسؤولية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص فيما رأى 50 في المئة أن الفساد المالي والاداري سبب رئيسي لازمة الشركات في الكويت.

«جود» ت دشن النسخة الخامسة من fendeq.com

ما نسبته 96 في المئة من العملاء راضون على التصميم الجديد، وهي نسبة ممتازة جداً وستعمل الشركة على رفعها بالتعاون مع العملاء. وقال الاستاد «لمرة الأولى يتم نشر معدل تقييمات الفنادق بالتعاون مع (بوئنج كوم) ما يضمن تقديم معدلات تقييم دقيقة عن حالة الفنادق المتوافرة عبر fendeq.com) ويأتي ذلك إضافة إلى التقييمات التي تتم عبر الموقع مباشرة، ما يعطي العميل كما من المعلومات التي تساعد بشكل كبير على اختيار الفنادق المناسبة». وذكر الاستاد أن الموقع الجديد يقدم ربطاً أفضل مع خدمات «جود» الأخرى (wear.com) و(autome.com)، مما يسمح للعملاء بالتفاعل لحجز تذائر الطيران وتأجير السيارات حول العالم بكل سهولة ويسر.



بشار الاستاد

أعلنت شركة «جود» المشغلة لموقع (fendeq.com) ت دشن النسخة الخامسة للموقع، ان الإصدار الجديد متزامناً مع مرور خمس سنوات منذ الانطلاقة الأولى للموقع.

وأكد المهندس المدير التنفيذي للشركة بشار حمود الاستاد أن ذلك متماشياً مع رؤية الشركة في تقديم أرخص وأسهل خدمة حجوزات فندقية عبر الإنترنت للمستخدم الجديد، وأنهم ما يميز التصميم الجديد هو انه امتداد لاصدارات السابقة، ان تم الإبقاء على العناصر الأساسية والتي كانت ومازالت تلاقى استحسان

كشفت «الراي» عن عزم الشركة إقامة أكبر مصنع للصلب في العالم

أبوهشيمة: 1.3 مليار دولار استثمارات «حديد المصريين» ... فيها مساهمان كويتيان

○ مصر سوق واعدة جداً

ولديها قدرة كبيرة على استيعاب كمية كبيرة من الحديد



أحمد أبوهشيمة

لكي ينتج 250 ألف طن من لفائف الحديد. وبالنسبة لحالة عدم الاستقرار في السوق العقارية في مصر قال: «لا بد من أن نضع أيدينا على الأسباب للتعرف على النتائج وبالتالي وضع الضوابط، وأعتقد ان أحد أسباب حالة الجنون في السوق العقارية بمصر خلال الفترة الماضية، كان عدم عدالة أسعار الأراضي التي تطرحها الحكومة ووجود كيانات احتكارية تتحكم في مساحات كبيرة من الأراضي، وبالتالي فهي التي تتولى تحديد الأسعار، وفي الوقت نفسه ارتفاع تكاليف البناء بسبب عدم وجود أدوات رقابية حازمة تحكم السوق، واعتقد أن معظم هذه الأمور سيتم علاجها خلال الفترة المقبلة وسوف تستقيم الأسعار داخل السوق العقارية في أقرب فرصة.

صعيد مصر، ويعد أكبر مصنع في العالم ينتج الحديد بنظام «الصب المباشر»، وهو أعلى تكنولوجيا في العالم، مستخدماً في هذا المجال، وهذا المصنع لا يوجد له نظير في العالم سوى مصنعين، الأول في كاليفورنيا بالولايات المتحدة، والثاني في اليونان، ولكن لا يزيد إنتاج أي مصنع منهما على 250 ألف طن فقط. وأشار إلى أن مصنع بني سويف سوف ينتج 850 ألف طن بليت و600 ألف طن حديد تسليح، والأمز نفسه بالنسبة للرخصة الجديدة بالتكنولوجيا المتطورة الجديدة، أما مصنع بورسعيد الأخر، الذي ستقوم بتطويره فانه ينتج حالياً 300 ألف طن سنوياً وبعد التطوير سيصل إلى 550 ألف طن، أما مصنع الإسكندرية فسيتم تطويره

مشروعات كبيرة سيتم تنفيذها في مجال البنية الأساسية، بخلاف وجود عجز في السوق العقارية يقدر بنحو 7 ملايين وحدة سكنية، يضاف إلى ذلك أنه لن يتم منح أي رخص جديدة لإقامة مصانع للحديد لمدة 10 سنوات مقبلة. مشيراً إلى ان أكبر العوقات التي تواجه صناعة الحديد في مصر هي الطاقة والبيروقراطية الحكومية، ولكن مع استكمال بناء مؤسسات الدولة بعد اجراء الانتخابات الرئاسية سيكون للمستثمرين صوت، وسيتم دفع الصفوف مع الحكومة وجميع أجهزة الدولة للاتفاق على حلول ترضي الطرفين في كل المشاكل التي تعرقل هذه الصناعة الحيوية، لأننا ينبغي أن نطور صناعاتنا ونغطي السوق المحلية ونتجه للتصدير للحاق بركب الدول الصناعية الكبرى. وأوضح أبوهشيمة انه من خلال دراسات الجدوى التي تم إجراؤها للمشروع لا يزال حجم الطلب على الحديد في السوق المصرية كبيراً، ومستقبل صناعة الحديد في مصر واعد ومبشر جداً، لأن السوق لاتزال متعطشة للمساعدة بسبب اتساع حجمها وضخامة حركة العمران والتنمية التي يتم تنفيذها. وبالنسبة لما يثار بين الحين والأخر من اتهامات لشركات الحديد، خصوصاً التابعة للقطاع الخاص بالمبالغة في رفع أسعار الحديد، قال: «هذا الكلام مبالغ فيه الحد كبير، فالحديد يتحدد وفقاً للأسعار العالمية، لأننا في

القاهرة -

من محمد عبدالجواد |

كشفت رئيس مجموعة حديد المصريين رجل الأعمال المصري أحمد أبوهشيمة أن مستثمرين كويتيين اثنين يساهمان في رأسمال المجموعة هما: «عبدالله الشاهين وعصام قابل»، وهما من رجال الأعمال المتميزين في الكويت. واعتبر أبوهشيمة في تصريحات خاصة لـ «الراي»، أن شراكة المستثمرين الكويتيين إضافة قوية للمشروع، مع وجود الشيخ محمد بن سحيم من قطر، مشيراً إلى ان المجموعة تعمل في تنافح وتكامل لأن الشركاء يفهمون قواعد الاستثمار المدروس، وأنا قريب من خبايا صناعة الحديد. وأضاف «نتوقع أن يصل حجم الاستثمارات في المجموعة كاملة إلى 8 مليارات جنيه مصري. وهو ما يعادل 1.3 مليار دولار. في 4 مصانع، منها 2 في بورسعيد وواحد في الإسكندرية ومصنع منطوق جدا في بني سويف. مشيراً إلى ان مصر سوق واعدة جداً ولديها قدرة كبيرة على استيعاب كمية كبيرة من الحديد، نظراً لضخامة حجم المشروعات المتوقع تنفيذها في مصر، ويكفي أنه رغم الصانع الموجود في مصر، لا يكفي السوق المحلية ويتم الاستيراد من الخارج. وأبدى تفاؤله بسوق صناعة الحديد في مصر، لأن لدى الشركة